الأمم المتحدة

A/HRC/57/68

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورته الثالثة*

موجز

وفقاً لقرار الجمعية العامة 314/75، عُقدت الدورة الثالثة للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في جنيف في الفترة من 16 إلى 19 نيسان/أبريل 2024 بشأن موضوع العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي: التصدّي للعنصرية النُظمية، وتحقيق العدالة التعويضية، والتنمية المستدامة. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمداولات المنتدى الدائم خلال دورته الثالثة واستنتاجاته وتوصياته. كما يتضمن موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها المنتدى الدائم منذ دورته السابقة.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب الذي قدمه.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أصبح المنتدى الدائم، منذ دورته الأولى التي عُقدت في عام 2022، أكبر منبر للمنحدرين من أصل أفريقي داخل الأمم المتحدة. وكان إنشاؤه خطوة هامة في التزام الأمم المتحدة بالنهوض بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي ورفاههم وضمان تمثيل أصواتهم وشواغلهم بشكل بارز في الحوارات الدولية. والمنتدى الدائم، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 314/75، يعمل بصفة آلية تشاور للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الجهات المعنية صاحبة المصلحة باعتباره منبراً لتحسين سلامة المنحدرين من أصل أفريقي وجودة حياتهم وسبل عيشهم.

2- وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، أعلنت الجمعية العامة الفترة من عام 2015 إلى عام 2024 عقداً دولياً للمنحدرين من أصل أفريقي تحت شعار "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". وقرب نهاية ذلك العقد الدولي الأول، عقد المنتدى الدائم دورته الثالثة، في الفترة من 16 إلى 19 نيسان/أبريل 2024 في جنيف، بشأن موضوع العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي: التصدي للعنصرية النُّظُمية، وتحقيق العدالة التعويضية، والتنمية المستدامة. وتطرقت المناقشات إلى ما يمكن أن ينطوي عليه العقد الدولي الثاني، وتحديداً استكشاف القضايا التي ستشكله، ومن بينها التعويضات، والتنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية، والتعليم، والثقافة، والاعتراف. وبالإضافة إلى المناقشات المواضيعية، نظّم أصحاب المصلحة المختلفون أكثر من 90 حدثاً جانبياً.

3- ويقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة 314/75، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى المنتدى الدائم أن يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة عن أنشطته. ويركز التقرير على مداولات الدورة الثالثة واستنتاجاتها وتوصياتها.

ثانياً- معلومات محدَّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها المنتدى الدائم

4- في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024، شارك المنتدى الدائم في أنشطة مختلفة وحضر العديد من الاجتماعات ومناسبات إحياء الذكرى والأحداث التي نظمتها الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، والمؤسسات الأكاديمية. وأدّت مشاركة المنتدى الدائم في هذه الأنشطة إلى تيسير إجراء مناقشات نقدية بشأن الشواغل والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تؤثر على المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن تيسيرها التعاون لوضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ.

5- وعملاً بولايته المتمثلة في الإسهام في عملية صياغة إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها بصورة كاملة[1]، شارك المنتدى الدائم في الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، المعقودة في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر ومن 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كما شارك في دورته الثانية والعشرين المعقودة في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024، وكذلك في اجتماعه المعقود بين الدورات يومي 8 و9 شباط/فبراير 2024. وقد قدم المنتدى الدائم مشورة الخبراء بشأن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية التي رأى أنها ينبغي أن تنعكس في مشروع الإعلان، بما في ذلك: الحقوق الجماعية

(1) خلال الدورة العشرين للفريق العامل الحكومي الدولي، اقتُرح عنوان جديد هو: "مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي". انظر الوثيقة A/HRC/52/78، المرفق الأول.

للمنحدرين من أصل أفريقي؛ والاعتراف الشامل بالأشكال النُّظُمية والبنيوية للتمييز العنصري وانعدام المساواة العرقي والتصدّي لهما؛ والعدالة التعويضية عن تاريخ وتَركة الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية؛ والاستفادة على قدم المساواة من التعليم العالي الجودة والمناهج التعليمية التي تعكس واقع السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وقدراتهم؛ والوصول إلى الخدمات الصحية المناسبة ثقافياً وذات الصلة بأوضاعهم؛ والحقوق في أراضي الأجداد؛ والتمييز والتحيز العنصريان في نظم الذكاء الاصطناعي؛ والحاجة إلى جمع البيانات المصنفة ورسم السياسات القائم على البيانات. وفي 20 أيار/مايو 2024، قدم المنتدى الدائم تعليق الخبراء على التعويضات والحقوق الجماعية إلى الفريق العامل الحكومي الدولي، مؤكداً على أهميتها للمنحدرين من أصل أفريقي، وحث على إدراجها في الإعلان.

6- وفي الفترة من 14 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك المنتدى الدائم في مؤتمر أكرا للتعويضات، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي وحكومة غانا بشأن موضوع بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية تحقيق العدالة ودفع التعويضات للأفارقة. وفي 15 و16 كانون الثاني/يناير 2024، شارك المنتدى في اجتماع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ نظمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) لزيادة الوعي بالعقد الدولي ولإيجاد معرفة أكبر بالإسهامات التاريخية والمعاصرة للمنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة واحترام هذه الإسهامات.

7- وفي 6 آذار/مارس 2024، شارك أعضاء المنتدى الدائم في حدث هجين بعنوان "منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي: تسليط الضوء"، نظمه برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد. وفي 7 و8 آذار/مارس 2024، شارك المنتدى الدائم في اجتماع خبراء استشاريين لمدة يومين، نُظم بالاشتراك مع كلية الحقوق بجامعة هارفارد، بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة، بمشاركة مجموعة متنوعة واسعة من الأكاديميين.

8- وفي 19 آذار/مارس 2024، قام المنتدى الدائم، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتنظيم حدث تحضيري من أجل الدورة الثالثة للمنتدى الدائم بعنوان "السعي إلى تحقيق العدالة العرقية من أجل الاستدامة: طريق للمضي قُدماً أمام المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي". وكانت المناقشة، التي شهدت مشاركة نشطة من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، بمثابة منبر لبحث الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة، مع التركيز على الفوارق القائمة في مجالات التوظيف والتعليم والصحة والتمثيل السياسي.

9- وشارك المنتدى الدائم في العديد من الاحتفالات التذكارية التي نظمتها الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية. ففي 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، شارك المنتدى في حدث مشترك بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي احتفالاً باليوم الأوروبي لإحياء ذكرى إلغاء تجارة الرقيق. وفي 21 آذار/مارس 2024، شارك رئيس المنتدى الدائم في الجلسة العامة التذكارية للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، التي عُقدت بشأن موضوع 'عقد الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي'. كما شارك رئيس المنتدى في حلقة نقاش بشأن الموضوع نفسه، عُقدت على هامش الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

10- وفي 28 آب/أغسطس 2023، وبغية تعزيز الإسهامات الاستثنائية للمنحدرين من أصل أفريقي الموجودين في الشتات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي، أصدر رئيس المنتدى رسالة يدعو فيها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وممثلي القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني إلى الاحتفال باليوم الدولي للمنحدرين من

أصل أفريقي. وفي 20 آذار/مارس 2024، انضم المنتدى الدائم إلى خمس آليات أخرى من آليات الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية لحث الدول على المضي قُدماً في مكافحة التمييز العنصري وإعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي من أجل ضمان مزيد من الاعتراف والعدالة والتنمية للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك عن طريق القيام على نحو فعال بعمليات العدالة التعويضية للإنصاف من المظالم التي حدثت في الماضي[2].

11- وفي 25 آذار/مارس 2024، واحتفالاً باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، أصدر المنتدى الدائم بياناً، بالاشتراك مع أربع من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يدعو إلى تعزيز الالتزام الجماعي بالاعتراف بالتفاوتات وأوجه انعدام المساواة المستمرة الناتجة عن تجارة الرقيق الأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي عبر المحيط الأطلسي وبتصحيحها[3]. وفي اليوم نفسه، شارك أعضاء المنتدى الدائم في ندوة بعنوان "العداء العالمي للسود وتَركة تجارة الرقيق عبر الأطلسي"[4] في مركز "كار" لسياسات حقوق الإنسان بكلية جون كينيدي لدراسات الحكم في جامعة هارفارد.

12- وفي 2 نيسان/أبريل 2024، نظّم المنتدى الدائم اجتماعاً على الإنترنت قبل الدورة مع منظمات المجتمع المدني لعرض مكتبه الجديد وبدء المناقشات بشأن المواضيع التي سيجري تناولها في دورته الثالثة. وحضر الاجتماع أكثر من 200 ممثل للمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم.

13- ونظم المنتدى الدائم خلال دورته الثالثة حدثين خاصين: ففي 16 نيسان/أبريل 2024، وبالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، نظم المنتدى حدثاً بعنوان "فك رموز تحيز الذكاء الاصطناعي: معالجة التمييز العنصري الخوارزمي الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي"[5]، وفي 17 نيسان/أبريل 2024، وبالشراكة مع سينما الأمم المتحدة ومركز جنيف الدولي للترحيب والبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، نظم المنتدى عرضاً لفيلم *"المرأة الملك"*، أعقبه مناقشة بشأن إسهامات النساء المنحدرات من أصل أفريقي في المجتمع[6].

14- وفي 8 حزيران/يونيه 2024، شارك المنتدى الدائم في حدث بعنوان "رحلة كندا" بشأن النهوض بأهداف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي"، نظمتها في تورونتو بكندا "الأمانة الاتحادية لمكافحة العنصرية" التابعة للحكومة الكندية، و"مؤسسة مجتمعات السود"، و"الائتلاف العالمي لمكافحة العنصرية النُظمية وللمطالبة بالتعويضات".

15- وفي الفترة من 28 إلى 30 تموز/يوليه 2024، عرض رئيس المنتدى الأعمال الجارية للمنتدى الدائم في الاجتماع العادي السابع والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في غرينادا.

(2) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/statements/2024/03/all-states-must-push-forward-fight-against-racial-discrimination-un-experts.

(3) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/un-experts-urge-states-recognise-and-address-legacy-slave-trade#:~:text=%E2%80%9CThe%20International%20Day%20of%20Remembrance,the%20Americas%2C%20in%20dehumanising%20and.

(4) انظر الرابط: https://www.hks.harvard.edu/centers/carr/publications/global-anti-blackness-and-legacy-transatlantic-slave-trade.

(5) انظر الرابط: https://aiforgood.itu.int/event/decoding-ai-bias-addressing-algorithmic-racial-discrimination-faced-by-people-of-african-descent/.

(6) انظر الرابط: https://www.ungeneva.org/en/meetings-events/events/cine-onu/2024/04/cine-onu-woman-king.

16- كما شارك أعضاء المنتدى الدائم في العديد من الأحداث والاجتماعات والاحتفالات التي نظمتها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثاً- موجز المداولات

17- عُقدت الدورة السنوية الثالثة للمنتدى الدائم في الفترة من 16 إلى 19 نيسان/أبريل 2024 في جنيف. وحظيت الدورة بترحيب واسع النطاق، إذ حضرها أكثر من 000 1 مشارك من جميع أنحاء العالم، بمَن في ذلك ممثلو الدول الأعضاء، والآليات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الوطنية ذات الصلة، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون، وخبراء في مجال المسائل المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، ومنظمات مجتمعية.

18- وبدأت الدورة بعرض ثقافي، أعقبه جزء رفيع المستوى تضمن بيانات أدلى بها رئيس الجمعية العامة (عبر رسالة فيديو)؛ والأمين العام (عبر رسالة فيديو)؛ ورئيس مجلس حقوق الإنسان؛ ونائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ ووزيرة المساواة العرقية في البرازيل، "أنييللي فرانكو"؛ ووزير السياحة والصناعة والتجارة في غيانا، "أونيدج والروند"؛ ووزير التنوع والإدماج والأشخاص ذوي الإعاقة في كندا، كمال خيرا (عبر رسالة فيديو)؛ والممثلة الخاصة للمساواة والعدالة العرقيتين في الولايات المتحدة الأمريكية، "ديزيريه كورمييه سميث"؛ والمدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية (عبر رسالة فيديو)؛ والمدير العام المساعد للعلوم الاجتماعية والإنسانية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (عبر رسالة فيديو).

19- وفي أعقاب الجزء الرفيع المستوى، عيّن أعضاء المنتدى الدائم بالإجماع "جون سومر" رئيساً، ومنى عمر نائبة للرئيس، و"مايكل ماكيكران" مقرراً.

20- وبعد تعيين أعضاء المكتب واعتماد برنامج عمل الدورة، بدأت المناقشة العامة التي حدد خلالها المشاركون الخطوط العامة للقضايا الرئيسية المطروحة للمناقشة. وشدد المشاركون على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنصرية والتمييز العنصري عن طريق تفكيك تَركة الاسترقاق والاستعمار، بما في ذلك الحواجز النُظُمية التي تعترض تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية. وذكروا أنه يلزم بذل جهود أقوى لمكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولحماية الضحايا، وبخاصة النساء، والأطفال، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين (مجتمع الميم الموسَّع)، وذوو الإعاقة. وأكد المشاركون دعمهم لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مسلِّطين الضوء على إمكانات التواصل التي يتمتع بها المنتدى الدائم باعتباره أكبر منبر داخل الأمم المتحدة لمناقشة واقتراح حلول للقضايا التي تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. وأُشير إلى قمة المستقبل القادمة على أنها لحظة محورية للتداول بشأن إيجاد مستقبل عادل، مع مراعاة تأثير أزمة المناخ وأعباء الديون المالية على المنحدرين من أصل أفريقي. كما أشار المشاركون إلى الحاجة الملحة إلى معالجة عنف الشرطة، وخاصة تأثيره على مجتمع الميم الموسَّع والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، ودعوا إلى جمع المزيد من البيانات المصنفة.

21- وركزت المناقشة المواضيعية الأولى على مسألة التعويضات والتنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية. وقد أدار المناقشة عضو المنتدى الدائم "جاستن هانسفورد"، وشارك فيها أعضاء فريق النقاش

التالية أسماؤهم: عضوا المنتدى الدائم "إبسي كامبل بار" و"ماكيكران"؛ وعضوة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، "باربرا رينولدز"؛ وسفير بربادوس لدى الجماعة الكاريبية، "ديفيد كوميسيونغ".

22- وأكدت السيدة "كامبل بار" على العواقب المدمرة المترتبة على الجريمتين المرتكبتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الاسترقاق وتجارة الأفارقة المسترقّين عبر الأطلسي، مؤكدةً على أن تصحيح هذه المظالم التاريخية أمر أساسي لبناء مستقبل قوامه الكرامة والعدالة. وذكرت أن العنصرية العالمية المعادية للسود، النابعة من المظالم التاريخية، تقف كواقع لا يمكن إنكاره يُخضِع الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي لتقاليد تُديم الهياكل الاستعمارية. ولذلك فإن التعويضات ليست ضرورية فحسب، بل هي أيضاً أمر لا بد منه؛ فهي تمثل المسار الوحيد لإحداث تحوّل في المستقبل، بينما تجسد في الوقت نفسه اعترافاً بفظائع الماضي وتداعياتها في الوقت الحاضر، بما في ذلك تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدائمة والصدمة المتوارَثة بين الأجيال. وأكّدت على أن القضاء على العنصرية ضد السود يتطلب جهوداً جماعية لتفكيك التمييز العنصري وتقاطعاته مع النظام الأبوي وكُره المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسانية وجميع أشكال التقسيم الطبقي البشري التي تديم أوجه انعدام المساواة والتسلسل الهرمي.

23- وسلط السيد "ماكيكران" الضوء على فرضيتين رئيسيتين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هما: الحاجة إلى إنهاء الاستهلاك غير المستدام للموارد هو وانبعاثات غازات الدفيئة؛ ووجوب تعزيز المساواة وشمول الجميع على نطاق العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف المعلنة على طريق تحقيق الفرضية الأخيرة متواضعة وغامضة، ولا تتضمن سوى إشارات عابرة إلى مسألة العرق ولا تأتي على ذكر المنحدرين من أصل أفريقي؛ ولم يجر إحراز أي تقدم حقيقي بشأن الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان، وخاصة فيما بينها. والأمر الذي لم يُعترَف به بما فيه الكفاية، إن كان قد اعتُرف به أصلاً، في خطة الاستدامة هو أن الاقتصاد العالمي يتسم بانعدام المساواة البنيوية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، وأن انعدام المساواة هذا موجود عن قصد ومتجذر في تاريخ الإمبريالية، والاسترقاق، والفصل العنصري المؤسسي القائم بحكم القانون، والتمييز، وتفوق البيض. وانطلاقاً من روح إعلان وبرنامج عمل ديربان، شدد على أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يلزم الاعتراف بالطابع غير المتسم بالمساواة العرقية والاستعماري للنظام الاقتصادي الدولي كما يلزم معالجته وتصحيحه عن طريق العدالة التعويضية العالمية.

24- وذكّرت السيدة "رينولدز" بأن السبب المهيمن لاسترقاق الأفارقة والاتجار بهم هو جشع مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية، التي مكّن لها ازدراء الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي ازدراءً ينزع عنهم إنسانيتهم. وتتطلب العدالة التعويضية عن العواقب المستمرة لذلك التاريخ الاعتراف بالأخطاء التاريخية والمعاصرة والاعتراف بالخسارة والضرر، وإصلاح وإعادة تأهيل النسيج الاجتماعي والثقافي، وتقديم التعويضات المادية، وإعادة القطع الأثرية والأصول المسروقة، وإصلاح القوانين والسياسات والهياكل والنظم والممارسات. بيد أن السيدة رينولدز قد أكدت على أن من الأمور المحورية للعدالة التعويضية الحاجة إلى الاستقلالية الاقتصادية لمنع تعرّض المنحدرين من أصل أفريقي للحرمان في أراضيهم هم. وتستلزم هذه الاستقلالية إجراء إصلاحات في مجالات التعليم، وهياكل الدَيْن الوطني، وقوانين الأراضي، والسياسات المصرفية وسياسات التأمين، وممارسات التوظيف، وقانون الملكية الفكرية والقانون الدولي، والنقل الدولي، وإجراءات تأشيرات الدخول، وأنظمة التنمية الدولية.

25- وذكّر السيد "كوميسيونغ" بأن الجماعة الكاريبية كانت قد اجتمعت في عام 2013 لصياغة حملة تعويضات عن جرائم الإبادة الجماعية للسكان الأصليين وعن استرقاق الأفارقة، ودعا إلى أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن العدالة التعويضية. وهذه الحملة، غير المركَّزة على التعويضات المالية فحسب، هي برنامج ثوري لاستئصال شأفة البنى والممارسات والعواقب المترتبة على العنصرية ضد السود والسكان الأصليين ولخلق مجتمعات عادلة ونظام دولي عادل. واقترح السيد "كوميسيونغ" ثلاث مبادرات لحركة

التعويضات العالمية: إنشاء محكمة دولية خاصة، على النحو الذي أوصى به المنتدى الدائم؛ والحفاظ على منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها بشكل جذري؛ ودعم مبادرة بريدجتاون لإصلاح البنية المالية العالمية، نظراً إلى أن هذا النظام هو بطبيعته غير عادل ومنعدم المساواة. كما أشار إلى تضامنه مع هايتي، مؤكداً على أهمية تقديم الدعم الدولي لمعالجة المظالم التاريخية وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية عن طريق إجراء انتخابات نزيهة وتعزيز السلامة الشخصية وتقديم المساعدة الإنسانية.

26- وخلال المناقشة، أكد المشاركون أن الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا يواجهون العنصرية النُّظُمية والظلم الاقتصادي وعدم إمكانية الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فالاعتذارات المجردة غير كافية، ومن الضروري وضع خارطة طريق عملية للتعويضات تتضمن أهدافاً محددة وخطط تنفيذ منهجية. وشدد العديد من المتكلمين على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب معالجة العواقب المستمرة للاستعمار والاسترقاق. وبينما أشار المشاركون إلى أن التعويضات أساسية لتحقيق التحول الاقتصادي والإنصاف، بما في ذلك زيادة المشاركة في سوق العمل وفي ملكية الأراضي واستردادها، مثلما كانت تدابير التمييز الإيجابي في مجالي التوظيف والتعليم، فإنهم أكّدوا على الأهمية البالغة للتمييز بين المعونة الإنمائية أو حتى التعويضات المالية والعدالة التعويضية، بالنظر إلى أن الأخيرة تستلزم إجراء إصلاحات نُظمية وهيكلية واسعة النطاق. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن التعويضات يجب أن تكون في صميم جداول أعمال التنمية الدولية وأنها يجب أن تدفع الإصلاحات الهيكلية من أجل التمكين الاقتصادي للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. كما أن التعويضات ذات مكانة محورية في معالجة التأثيرات المعاصرة للمظالم التاريخية، مثل الفوارق النُّظمية الراسخة والديون الوطنية والإسهامات غير المتكافئة في حدوث تغير المناخ وفي التأثّر بآثاره. وأشار المشاركون إلى أن التعويضات ينبغي أن تنطوي على مشاركة المؤسسات الخاصة وأسواق رأس المال وأن تضمن السيادة النقدية، مع إدخال إصلاحات على القانون الدولي لإعطاء الأولوية للحقوق الفردية على مصالح الشركات، مع أخذ المنظور الجنساني والتعددية في الحسبان. وقد أعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم بشأن الوضع الحالي في هايتي، مشيرين إلى أن الأزمة الحالية في البلد تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى نماذج اقتصادية جديدة تتمحور حول رفاه الإنسان.

27- وخلال المناقشة، سلّط المشاركون الضوء على الممارسات الجيدة لدى الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وجهودها لضمان الأخذ بتعويضات عن الاستعمار والاسترقاق، بما في ذلك "خطة النقاط العشر للعدالة التعويضية" الخاصة بالجماعة الكاريبية، و"إعلان أكرا المتعلق بالتعويضات"، وإدراج التعويضات في السياسات العامة الوطنية، وإنشاء فرق عمل ومفوضيات ولجان للتعويضات، وإنشاء شبكات للدعوة إلى الأخذ بتعويضات.

28- وركزت المناقشة المواضيعية الثانية على التعليم، مع التأكيد على الحاجة إلى التغلب على العنصرية النُّظُمية والأضرار التاريخية. وقد أدار عضو المنتدى الدائم "هونغجيانغ هوانغ" المناقشة التي شارك فيها، بصفة أعضاء مناقشة، السيد "هانسفورد"؛ والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية، "أشويني ك. ب"؛ ومؤسِّسة ومديرة معهد "جيليديس" – معهد المرأة السوداء، "سويلي كارنيرو"؛ والأكاديمية والناشطة في مجال حقوق الإنسان، "بالميرا رِيوس".

29- وأشار السيد "هانسفورد" إلى أن الطابع العاجل لمعالجة أوجه انعدام المساواة التعليمية النُّظُمية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي قد أكدتها الجهود التشريعية الجارية في الولايات المتحدة الرامية إلى تقييد تدريس تاريخ السود ونظرية العرق النقدي. وذكّر بأن المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز تقتضي من الدول حظر التمييز العنصري بجميع أشكاله وضمان حق كل فرد في التعليم والتدريب، إلى جانب حقوق أخرى. وشدد على الحاجة الملحة إلى مناهج دراسية شاملة للجميع في

جميع مستويات التعليم تعكس تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم ووجهات نظرهم، واقترح أن يقوم المنتدى الدائم واليونسكو بوضع منهج دراسي عالمي للشتات المنحدر من أصل أفريقي لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، اقترح زيادة الاستثمار في تدريب المعلمين في مجال التربية المناهضة للعنصرية وإنشاء شبكة لجامعات السود، تشمل كليات وجامعات السود التاريخية في الولايات المتحدة والجامعات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا مع تضمنها شُعَباً تركز على الدراسات الأفريقية ودراسات الشتات المنحدر من أصل أفريقي. وأوصى أيضاً بإنشاء محفوظات (أرشيف) للتراث الثقافي المتنوع للشتات المنحدر من أصل أفريقي بغية الحفاظ على هذا التراث ونشر المعرفة به والاحتفاء به والمساعدة في الربط بين المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم.

30- وذكرت المقررة الخاصة أنه على الرغم من أن التعليم أداة حاسمة الأهمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على النحو المؤكَّد عليه في إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإنه في كثير من الحالات يكرس التحيز والتمييز النُظميْن ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن مجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي تعاني من تهميش كبير في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى الحق الجماعي في عدم التعرّض للتمييز وفي الاعتراف. وقد جعل هذا التهميش من الضروري للغاية تطبيق عدسة نظرية العرق النقدي على المساواة التعليمية للمنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن تحقيق المساواة يستلزم أيضاً فحص المعلمين من وجهة نظر تأثيرات العنصرية النُظُمية المعادية للسود على الطلاب السود. ودعت المقررة الخاصة إلى وضع مناهج تربوية تكون مناهضة للعنصرية وإيجابية بالنسبة إلى المنحدرين من أصل أفريقي، وإلى إجراء تحول عالمي نحو العدالة التعليمية يشمل تصحيح العواقب المستمرة للمظالم التاريخية ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 4، لضمان إيجاد تعليم شامل للجميع ومنصف وتعويضي.

31- وذكرت السيدة "كارنيرو" أنه بينما يستمر انعدام المساواة في الحصول على التعليم، فإن الحركات الاجتماعية الرائدة، ولا سيما الحركات النسوية والمناهضة للعنصرية، كان لها تأثير كبير على النظام التعليمي في البرازيل في العقود الأخيرة. وقد كان لنشاطها دور حاسم الأهمية في إزالة الأدبيات العنصرية والمتحيزة ضد المرأة من المواد التعليمية، وتوسيع نطاق المناهج الدراسية التي أصبحت تشمل الآن مواضيع الإثنية (الانتماء الإثني) والعنصرية والثقافة الأفريقية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والنوع الاجتماعي والتنوع والجنسي، وتطبيق نظام الحصص الجامعية، ما أدى إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى التعليم العالي، وكسر الهيمنة السابقة للطلاب البيض. وشدّدت على أنه على الرغم من هذه التطورات، فإن السياسات التعليمية الأخيرة تطرح تحديات كبيرة تعرقل القيم الديمقراطية. وتشمل هذه التحديات التوسع في المدارس العسكرية المدنية التي تهدف إلى غرس القيم العسكرية والنظام العسكري، والتعليم المنزلي لتجنب التعليم المتعلق بالعرق والنوع الاجتماعي والتنوع، والدعوات المطالبة بـ "تعليم بلا سياسة"، بهدف منع تدريس قضايا العرق وما يشار إليه تحقيرًا بـ "أيديولوجية النوع الاجتماعي".

32- وسلطت السيدة "ريوس" الضوء على الدور التوعوي البالغ الأهمية الذي أُعطي للتعليم في إعلان وبرنامج عمل ديربان والتأثير الذي أحدثه ذلك في أمريكا اللاتينية. بيد أنها أشارت أيضاً إلى إهمال الاعتماد التعليمي في مكافحة العنصرية النُظُمية، نظراً إلى دوره في تخطيط النظم التعليمية وتنفيذها وتقييمها وتمويلها وضمان حصول الطلاب على تعليم عالي الجودة. وأشارت السيدة "ريوس" إلى أن إدماج عمليات الاعتماد في جداول أعمال المساواة العرقية يمكن أن يدعم جهود التنوع وشمول الجميع، ودعت المنتدى الدائم إلى إقامة تحالفات مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات الاعتماد بغية إثراء عمليات الاعتماد ودعمها. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن من المهم أيضاً أن تدمِج منظمات الاعتماد الأهداف المتعلقة بالتنوع والإنصاف والشمول في أهداف ومعايير جودة التعليم، بما في ذلك ما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي والتعليم المناهض للعنصرية.

33- وخلال المناقشة، أكد المشاركون على أن الفوارق في التعليم تديم انعدام المساواة الذي يرجع بجذوره إلى المظالم التاريخية. فدور التعليم ذو مكانة محورية في المناقشات بوصفه أداة تحويلية وأساسية لمكافحة العنصرية عن طريق المناهج الدراسية الشاملة للجميع والتربية المناهضة للعنصرية. ودعا المشاركون إلى الأخذ بمناهج دراسية شاملة للجميع تعترف بتاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وثقافاتهم وإسهاماتهم وتدمِجها، وتعزز التدريس المناهض للعنصرية ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى مرحلة التعليم العالي. كما جرى التأكيد على التحديات في مجال التعليم، بما في ذلك المعدلات المرتفعة للتسرّب من التعليم لدى الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي، والحاجة إلى سياسات وموارد محددة الهدف لدعم مسيرة الطلاب التعليمية، ونقص التنوع في صفوف أعضاء هيئة التدريس، والافتقار إلى التدريب بشأن مكافحة العنصرية للمعلمين والموظفين الإداريين، والمراقبة المفرطة للطلاب المنحدرين من أصل أفريقي وفرض عقوبات وإجراءات تأديبية غير متناسبة عليهم. وفي ضوء هذه التحديات، دعا المشاركون إلى النهوض بالعدالة العرقية عن طريق إصلاح التعليم والعمل الجماعي، مؤكدين على ضرورة إحداث تحول نُظمي وإيجاد أطر تعليمية عالمية شاملة للجميع.

34- ونوّه المشاركون بالمبادرات الحكومية والشعبية المنادية بالتعليم المناهض للعنصرية وبالقيام بإصلاحات سياساتية في جميع القارات. وشملت هذه المبادرات سن قوانين المساواة في المعاملة وعدم التمييز، وتنفيذ تدابير التمييز الإيجابي لضمان حصول الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي على التعليم، وإنشاء مراصد للنهوض بالتعاون وبالفرص التعليمية فيما بين بلدان الجنوب، وصياغة برامج تعليمية مجتمعية تركز على الحفاظ على ممارسات ولغات الأسلاف، ووضع برامج تعليمية تعزز مشاركة النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات، وتسمية المؤسسات التعليمية لتكون حارسة لمعارف الأسلاف.

35- أما حلقة النقاش الثالثة، التي ركزت على الثقافة والاعتراف، فقد أدارها عضو المنتدى الدائم "مارتن كيماني". وشارك في حلقة النقاش عضوة المنتدى الدائم "أليس أنجيل نكوم"؛ وعالمة الأنثروبولوجيا الثقافية والمديرة التنفيذية لمنتدى "الشتات الأفريقي العالمي"، "شيلا ووكر"؛ ومستشار في برنامج الدراسات العليا في التاريخ المقارن في جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، "إيفانير دوس سانتوس".

36- وأكّدت السيدة "نكوم" على أن احترام مبادئ وقوانين حقوق الإنسان يمكن تحقيقه عن طريق احترام التقاليد الأفريقية المتمثلة في الاعتراف بالكرامة الإنسانية والمساواة وعدم التمييز بين البشر، والحق في الحياة والأمن، بما في ذلك الصحة البدنية والعقلية، والحق في الثقافة والتاريخ، والحق في المشاركة وتقرير المصير، والحق في المساواة في توزيع السلع الاقتصادية وفي التمتع بالتقدم، والحق في العدالة. وأشارت إلى أن المبدأ الأساسي المتمثل في سيادة القانون كثيراً ما يطبَّق بشكل انتقائي، بما في ذلك على الصعيد الدولي. وأكّدت على ضرورة أن تعود المناقشات المتعلقة بالثقافة إلى وسط الاهتمام بحقوق الإنسان والاعتراف بها، وأن تعزز وجود أفريقيا وشتات أفريقي يمكن في إطارهما احترام الميول الجنسية للأشخاص وتنوعهم الجنساني وغيرهما من أشكال التنوع والاعتراف بها. ودعت الجميع إلى اعتبار حكومتهم مسؤولة عن معالجة الأسباب الجذرية للمظالم المتعلقة بحقوق الإنسان.

37- وسلطت السيدة "ووكر" الضوء على الانتشار العالمي للشتات الأفريقي، والذي حدث في معظمه عن طريق عمليات الاسترقاق والفرض الثقافي، وعلى الحاجة إلى الاعتراف بإنجازات وإسهامات المنحدرين من أصل أفريقي في الحضارة المحلية والعالمية. وقالت أيضاً إنه يلزم توفير طاقة أكبر لتحقيق هذا الاعتراف في العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت السيدة "ووكر" إلى أن "سوء التعليم" الإلزامي يمثل مشكلة بالنسبة إلى الاعتراف الكامل بالتنوع الثقافي وإسهامات المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع. وذكرت أن التعليم الرسمي مصمّم لنقل سرديات تشوه تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي، وأن

الطّعن قي هذه الروايات يُقاوَم بنشـــاط في التعليم. وأكدت على أنه لمواجهة هذا التشـــويه، يكون من الضـــروري إحداث تحوّل في التعليم وتعلّم تاريخ الشـــتات الأفريقي العالمي والاعتراف والاحتفاء بأصـــوله وتنوعه وإنجازاته.

38- وأشـــار الســـيد "دوس ســـانتوس" إلى أنه على الرغم من التنوع الثري في البرازيل، فإن الأفراد المنحدرين من أصـــل أفريقي يعانون من التحيز وأوجه اللامســـاواة النظُمية التي ظلت قائمةً منذ إلغاء الاسترقاق. وقال السيد دوس سانتوس إنه، إدراكاً منه لضرورة استعادة السرديات المنظور إليها بمنظار عدســـة الحرية، قد صَـــمم ســـلســـلة الفيديو المعنونة "المقاومة الســـوداء" للاحتفاء بالمقاومة التي يبديها البرازيليون الأفارقة، وللطعن في الامتيازات المتجذرة في المجتمع، ولإعادة صـــياغة التاريخ. وأكّد على أن أفعال المنحدرين من أصل أفريقي وأصواتهم هي التي ستدفع المجتمع البرازيلي نحو المساواة، التي تشكّل إحدى ركائز الديمقراطية.

39- وخلال المناقشـــة، أكد المشـــاركون على المرونة والثراء الثقافيْن للأفارقة والمنحدرين من أصـــل أفريقي وأهمية الاعتراف والاحتفاء بهما. ودعوا إلى إعادة القطع الأثرية المســـروقة وإنشـــاء المتاحف ودمج التاريخ الأفريقي في التعليم باعتبارها جميعاً خطوات حاسمة الأهمية نحو الحفاظ على هذا التراث الثقافي. وعلاوة على ذلك، فقد شددوا على الحاجة إلى التعاون الدولي لحماية المواقع الثقافية ورصْد المادة الإعلامية المعروضـة وضـمان أن تدعم التكنولوجيات الناشـئة السرديات التاريخية الدقيقة. كما أكد المشـاركون على مرونة وإســـهامات النســـاء الأفريقيات في الحفاظ على معارف الأجداد، وعلى الدور الذي يمكن أن تؤدّيه وسائط الإعلام في تشكيل السرديات الثقافية الإيجابية وأهمية العدالة اللغوية في مكافحة التمييز.

40- وســـلط المشـــاركون الضـــوء على تحديات أخرى، مثل التعصـــب الديني، الذي أدى إلى قمع وتهميش الروحانيات المســـتمدة من أصـــول أفريقية وإلى تفشـــي العداء والعنف ضـــدها. وشـــدد بعض المشـــاركين على الحاجة الملحة إلى أن تعتمد الدول قوانين ملكية فكرية تمنع اختلاس الموارد الثقافية للشـــتات الأفريقي. وأبلغ المشـــاركون عن أمثلة إيجابية للجهود الرامية إلى تعزيز التراث الثقافي والحفاظ عليه، بما في ذلك المبادرات الشـــعبية المحلية الهادفة إلى التمكين للمجتمعات الريفية، وأيام الاعتراف الرســـمية، والقوانين التي تشـــجع تدريس الثقافات الأفريقية في المدارس، والاســـتراتيجيات الوطنية لحماية الثقافة، والحفاظ على المواقع التذكارية وبناء النصـــب التذكارية، والدعم الحكومي لتنظيم الأحداث الثقافية. ودعا المشـــاركون إلى زيادة الدعم للفنانين الأفارقة في الشـــتات من جميع الأنواع على الســـاحة العالمية وتسليط الضوء عليهم. كما دعوا إلى اتخاذ تدابير في مجال العدالة التعويضية للاعتراف بالتراث والإسهام الثقافيْن الغنييْن للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهما والاحتفاء بهما.

41- وأدار عضـــو المنتدى الدائم "غاينل كاري" حلقة النقاش الرابعة التي حملت عنوان "العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصـل أفريقي: التوقعات والتحديات". وشـارك في حلقة النقاش عضـو المنتدى الدائم القس "إلياس موريليو مارتينيس"؛ ورئيســـة لجنة القضـــاء على التمييز العنصـــري آنذاك، "فيرين شـــيبرد"؛ وأستاذ محاضر في دراسات السود والشتات الأفريقي في جامعة "دالهوزي" بكندا، "تشيفي يوجين".

42- وســـلط الســـيد "موريليو" الضـــوء على القيمة المضـــافة للعقد الدولي في الاعتراف بالمظالم وبالموروثات التاريخية، مع تعزيز تحقيق الاعتراف والعدالة والتنمية للمنحدرين من أصـــل أفريقي. وقد اكتسب الآن المنحدرون من أصل أفريقي الاعتراف الواسع بهم بأنهم شخص جماعي من أشخاص القانون الدولي، مع إدراجهم في التعدادات الوطنية في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية. وأشـار إلى أنه في مجال العدالة، نفّذت بعض البلدان تدابير التمييز الإيجابي في مجالات التعليم والتوظيف والمشـاركة السـياسـية، واتخذت خطوات هامة في اتجاه العدالة التصـــالحية. وأشـــار إلى أنه في مجال التنمية، اعتمد كثير من البلدان خطط عمل وطنية وسـياسـات أخرى لمكافحة التمييز العنصـري. وشـدد السـيد "موريليو" على أنه

ينبغي أن تعطي الدول الأولوية لوضع الصيغة النهائية لمشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها بصورة كاملة، وتحقيق العدالة التعويضية والتنمية المستدامة، ومكافحة العنصرية النُّظُمية، ومنع أوجه انعدام المساواة في العصر الرقمي ومعالجتها.

43- وأكّدت السيدة "شيبرد" على استمرار الحاجة إلى أن تنفّذ الدول برنامج الأنشطة الرامي إلى تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك الاعتراف بالأبطال والبطلات التاريخيين بنصب تذكارية ملموسة. وأضافت أنه يجب أن تكون إحدى أولويات العقد الدولي الثاني هي تحقيق التنمية وخلق الثروة للمنحدرين من أصل أفريقي عن طريق العدالة التعويضية وإدماج الرأسمالية[7] في التعويضات المناخية، مع إعادة التأكيد في الوقت نفسه على الحق في التنمية في ضوء استمرار تأثير الاستعمار. ويتعين على جميع الدول تدريس الجذور التاريخية للأيديولوجيات والممارسات المعادية للسود والمتسمة بالعنصرية. واختتمت كلمتها بالقول إن نجاح العقد الدولي الثاني سيعتمد على توافر الالتزام والإرادة السياسية القوية لإيجاد مجتمعات يتحقق فيها القضاء على التمييز العنصري والتنميط العنصري وكذلك العنصرية ضد السود.

44- وأكد السيد "يوجين" على الحاجة إلى أطر للعدالة التعويضية منزوع عنها الطابع الاستعماري، وخاصة بغية النهوض بتحرير السود عن طريق مواجهة الرأسمالية العنصرية. وأشار إلى التأثير المستمر للاستعمار على النزوح القسري، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعا إلى اتباع نهج متعدد الجوانب لإحداث تحوّل في التعليم المتعلق بتاريخ الاستعمار وعواقبه الدائمة بغية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. كما دعا إلى نزع الطابع العسكري من مناطق الحدود. وشدد على أن الهدف الرئيسي للعقد الدولي الثاني يجب أن يكون دعم السيادة السياسية والاقتصادية لهايتي. وينبغي أن يتشكل العقد الدولي الثاني عن طريق اتباع نهج منزوع عنه الطابع الاستعماري يتصدى للاستعمار الجديد والرأسمالية العنصرية ولتجريدهما حياة السود من إنسانيتها.

45- وخلال المناقشة، أشار المشاركون إلى التقدم المحرز خلال العقد الدولي الأول، ولكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء عدم كفاية التنفيذ من جانب الدول الأعضاء. وقد أيدت عدة دول ومنظمات من المجتمع المدني تنظيم عقد دولي ثانٍ، مع التأكيد على أهمية التعويضات، بما في ذلك التعويضات لهايتي، والتصدّي للعنصرية النُّظُمية باعتبارهما مكونين أساسيين فيه. وقد حظي الموضوع المقترح للعقد الدولي الثاني – وهو: التعويضات والعدالة والتنمية – بتأييد واسع النطاق، واقترح بعض المشاركين تضمينه العدالة المناخية والتكنولوجية. وأكد المشاركون على الدور المحوري للشباب في الوفاء بالتزامات العقد الدولي الثاني، مؤكّدين على ضرورة مشاركتهم الفعالة وإنشاء صندوق مخصص لتعزيز بناء القدرات في أوساط الشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وجرى حث الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في العقد الدولي الثاني وضمان التمويل الكافي له وتنفيذ التزاماته بالكامل.

46- وقد نوّه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالمنتدى الدائم بوصفه منبراً يمكّن النشطاء من أصل أفريقي والدول من تعزيز التغيير العميق. وأعرب عن تأييده للدعوة إلى إعلان عقد دولي ثانٍ من أجل البناء على الإنجازات السابقة والتصدي للتحديات المستمرة. وأُتبِعت ملاحظاته بملاحظات نائبة رئيس جمهورية كولومبيا، "فرانسيا ماركيس" (عبر رسالة فيديو)، التي أعربت عن قلقها إزاء وضع الشعب الهايتي واعترفت بنضاله التاريخي من أجل الحرية. وأُتبِعت ملاحظاتها بملاحظات الأمينة العامة للجماعة الكاريبية، "كارلا ن. بارنيت" (عبر رسالة فيديو). وقدم السيد "ماكيكران" الاستنتاجات والتوصيات الأولية وتلت ذلك بيانات عامة أدلى بها المشاركون. واختُتمت الجلسة بعرض ثقافي.

(7) Donna Haraway, “Anthropocene, Capitalocene, Plantationocene, Chthulucene: making kin”, *Environmental Humanities*, vol. 6, No. 1 (1 May 2015), pp. 159–165.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

47- يعرب المنتدى الدائم عن تقديره لجميع مَن أسهموا في الدورة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وخبراء آليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية، وممثلو المجتمع المدني. كما يعرب المنتدى الدائم عن شكره للشخصيات الرفيعة المستوى التي شاركت في الدورة.

ألف- التعويضات، والتنمية المستدامة، والعدالة الاقتصادية

استنتاجات

48- يؤكد المنتدى الدائم أن تحقيق المساواة داخل البلدان وفيما بينها هو أحد المبادئ المحورية لخطة عام 2030. ومن الأهمية البالغة أن يشتمل تحقيق المساواة على الاعتراف بأوجه انعدام المساواة العرقية النُّظُمية والهيكلية التي تعرقل تمتع المنحدرين من أصل أفريقي بالكرامة الإنسانية والحقوق والحريات ومعالجة هذه الأوجه. وفي هذا الصدد، ينوه المنتدى الدائم بالمحادثات التي عُقدت في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة بشأن إمكانية إدراج الهدف 18 المتعلق بالمساواة العرقية، ويؤكد المنتدى الحاجة إلى زيادة التأكيد في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على زيادة المساواة العرقية داخل البلدان وفيما بينها.

49- ويُسلّم المنتدى الدائم بالحاجة إلى نزع الطابع الاستعماري عن النظام السياسي والاقتصادي والإيكولوجي الدولي، ويلاحظ أن الأنشطة والنظم والهياكل عبر الوطنية والمحلية على السواء، بما في ذلك سلاسل القيمة والإمداد، لها تأثير كبير على البيئة وعلى التمتع بحقوق الإنسان. ومن ثم يلزم تكملة رصد ومعالجة استدامة الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان بأن يجري النظر في الاعتبارات الأكثر شمولاً المتعلقة بالأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية فيما بين البلدان.

50- ويؤكد المنتدى الدائم من جديد أن أوجه انعدام المساواة البنيوية المترسّخة في الاقتصاد العالمي بين بلدان الجنوب العالمي وبلدان الشمال العالمي هي أوجه انعدام مساواة عنصرية متجذرة في تاريخ وتَركة الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في أوضاع العمل غير القائمة على المساواة واستخدام الموارد الطبيعية في سلاسل القيمة والإمداد العالمية، وفي انعدام المساواة في إمكانية المشاركة في المؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، يرحب المنتدى الدائم برؤى وأهداف وبرامج عمل "إعلان وبرنامج عمل ديربان" و"النظام الاقتصادي الدولي الجديد"[8].

51- وفيما يتعلق بأوجه انعدام المساواة العرقية المستمرة داخل البلدان وفيما بينها، يشدد المنتدى الدائم على الترابط بين الأفارقة الذين يعيشون في القارة الأفريقية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في الشتات. وفي هذا الصدد، يرحب المنتدى الدائم بالخطوات الرائدة المتخذة نحو الاعتراف بأن الاسترقاق وتجارة الرقيق من الأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والاتجار بهم هي جرائم ضد الإنسانية في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويرحب المنتدى الدائم أيضاً بـ "خطة النقاط العشر للعدالة التعويضية" الخاصة بالجماعة الكاريبية وبإطارها للتعويضات[9]، وبمقترح الاتحاد الأفريقي بأن يكون موضوعه لعام 2025 هو "العدالة للأفارقة

(8) انظر الرابط: https://digitallibrary.un.org/record/218450?ln=en&v=pdf.

(9) انظر الرابط: https://caricom.org/caricom-ten-point-plan-for-reparatory-justice.

والمنحدرين من أصل أفريقي عن طريق التعويضات"[10]، وبمبادرة بريدجتاون التي تهدف إلى إصلاح البنية الاقتصادية والمالية العالمية غير العادلة من الناحيتين النُظُمية والهيكلية مع النهوض في الوقت نفسه بالعمل المناخي[11].

52- وتماشياً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، يرى المنتدى الدائم أن العدالة التعويضية والاقتصادية العالمية أمر بالغ الأهمية للاعتراف بأوجه انعدام المساواة البنيوية في الاقتصاد العالمي ولمعالجتها على نحو شامل ولتحقيق التنمية المستدامة والمساواة العرقية العالمية للمنحدرين من أصل أفريقي. ونوع العدالة الذي يحتاج إليه العالم أكثر من غيره هو العدالة التعويضية بجميع أبعادها، المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية والبيئية والثقافية والروحية والنفسية، وكذلك فيما يتصل بالبعد الجنساني والميل الجنسي، وخاصة في حالة النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

53- ويجب الإشارة إلى أن الآثار الضارة والمدمرة المترتبة على تغير المناخ تُعزى في المقام الأول إلى الانبعاثات التاريخية والأنشطة الاقتصادية وأنماط الاستهلاك في الشمال العالمي، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على بلدان وشعوب الجنوب العالمي، وخصوصاً الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، يرحب المنتدى الدائم بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار[12]، ويُسلم بأن بلدان الشمال العالمي هي أكبر مصْدر تاريخي لانبعاثات غازات الدفيئة وينبغي أن توفر للصندوق الموارد الكافية. كما يشير المنتدى إلى أنه بدون تحقيق عدالة اقتصادية وتعويضية عالمية لن تتحقق عدالة مناخية وبيئية مستدامة ولا أي انتقال إلى التنمية المستدامة يكون شاملاً للجميع وعادلاً.

54- ويُسلم المنتدى الدائم بالخطورة الوجودية للأزمات المناخية والإيكولوجية الحالية وبأخطار حدوث مزيد من التصاعد، والآثار المضاعِفة المترتبة على الأزمات المتداخلة التي تتجاوز حدود الكوكب، ونقاط التحول التي يكون عندها لا رجعة[13]. وفي هذا السياق، فإن العدالة التعويضية والاقتصادية العالمية مسألة وجودية ملحة. وتوجد حاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية من جانب الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الإقليمية الأخرى بغية تعزيز الاعتراف القانوني والمؤسسي وتحقيق العدالة التعويضية والاقتصادية العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل المنتدى الدائم مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل إنشاء فريق استشاري قانوني لتقديم المشورة إلى المنتدى الدائم بشأن سبيل المضي قُدماً بشأن هذه المسائل.

التوصيات

55- في ضوء الاستنتاجات المذكورة أعلاه وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في التقرير الأول للمنتدى الدائم[14]، يوصي المنتدى بما يلي:

(أ) أن يشمل "الميثاق من أجل المستقبل"[15] العدالة التعويضية بجميع أبعادها للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة والمساواة العرقية عالمياً؛

(10) انظر الرابط: https://portal.africa-union.org/DVD/Documents/DOC-AU-DEC/Assembly%20AU%20DEC%20884%20(XXXVII)%20_E.pdf.

(11) انظر الرابط: https://pmo.gov.bb/wp-content/uploads/2022/10/The-2022-Bridgetown-Initiative.pdf.

(12) انظر الرابط: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cma2023_16a01_adv_.pdf.

(13) انظر، على سبيل المثال، الرابط: https://www.ipcc.ch/sr15, chap. 3؛ والرابط: https://report.ipcc.ch/ar6/wg1/IPCC_AR6_WGI_FullReport.pdf, chap. 1؛ والرابط: https://interconnectedrisks.org/download.

(14) الوثيقة A/HRC/54/68.

(15) انظر الرابط: https://www.un.org/en/summit-of-the-future.

(ب) أن تدعم الدول الأعضاء والهيئات الدولية العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة العالميتين وأن تعترف بالدور الأساسي للعدالة التعويضية في تحقيق التنمية المستدامة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك عن طريق وضع جدول أعمال شامل ومنسق لتحقيق العدالة التعويضية العالمية والعدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة العالميتين؛

(ج) أن تعترف الدول الأعضاء والهيئات الدولية بحق المنحدرين من أصل أفريقي في العدالة التعويضية عن الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية، وأن تُدرَج هذه العدالة التعويضية كحق من الحقوق في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها بصورة كاملة وكذلك في العقد الدولي الثاني المطلوب للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) أن تتخذ الدول الأعضاء المزيد من الخطوات لسد الفجوات بين بلدان الجنوب العالمي وبلدان الشمال العالمي، وتعزيز المشاركة المنصفة في الحوكمة الدولية وتعزيز أصوات وتمثيل الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن ومؤسسات بريتون وودز، وأن تعالج الدول الأعضاء أيضاً مسألة التمثيل الناقص للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك في المناصب القيادية – ولا سيما النساء المنحدرات من أصل أفريقي – في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها؛

(هـ) أن ينظر الأمين العام في توسيع نطاق ولاية مجلس الأمم المتحدة الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية[16] لكي تشمل تحقيق العدالة الاقتصادية والتعويضية، والعدالة البيئية والمناخية، والمساواة والعدالة العرقيتين العالميتين، وأن يضع هذا المجلس توصيات في هذه المجالات لتنفيذ خطة عام 2030، وأن يقترح مبادئ توجيهية لخطة لما بعد عام 2030؛

(و) أن تتخذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها خطوات لاستحداث صكوك وآليات قانونية جديدة يجري فيها، على نحو أكمل وأشمل، الاعتراف بأوجه انعدام المساواة والظلم النُظمية المنهجية والبنيوية داخل البلدان وفيما بينها وبمعالجة هذه الأوجه التي تراكمت بسبب تَركة الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية، وأن تأخذ تلك الصكوك والآليات في الاعتبار تقاطعات الواقع الجنساني والاجتماعي – الاقتصادي التي تديم أشكال التمييز النُظُمية والبنيوية ضد المنحدرين من أصل أفريقي المهمشين والضعفاء، بمن فيهم النساء والبنات والأطفال والمهاجرون والمشردون والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسَّع)؛

(ز) أن تُدمِج وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية، في تقاريرها بيانات أكثر شمولاً بشأن أوضاع العمل غير القائمة على المساواة، وبشأن استخدام الموارد الطبيعية، وتدفقات المواد والبصمات الإيكولوجية في سلاسل القيمة والإمداد عبر الوطنية؛

(ح) أن تقوم آليات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بمكافحة العنصرية بتنسيق الجهود الرامية إلى وضع إرشادات تقنية بشأن العدالة التعويضية بجميع أبعادها، بما في ذلك خارطة طريق بشأن العدالة التعويضية، من أجل الدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة؛

(16) انظر الرابط: https://www.un.org/en/desa/about-us/advisory-board.

(ط) أن تقوم الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل مع المصارف العامة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، بجعل من التنمية الاقتصادية للمنحدرين من أصل أفريقي إحدى الأولويات في إطارها المتعلق بالعدالة التعويضية.

56- ويدعو المنتدى الدائم الدول الأعضاء إلى تشجيع إنشاء لجان وفرق عمل وطنية وإقليمية ومحلية مستقلة معنية بالتعويضات لدراسة وتعزيز توفير العدالة التعويضية للمنحدرين من أصل أفريقي في بلدانها ومناطقها وكذلك، حسب الحالة، في البلدان والمناطق التي استرقّت أو استعمرت فيها تاريخياً الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. كما تُشجَّع هذه اللجان وفرق العمل على أن تعمل بالتعاون مع المنتدى الدائم وآليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

57- وتشجَّع الدول الأعضاء كذلك على اتخاذ تدابير شاملة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، للتصدي بحزم لدورات الفقر والحرمان من الحقوق وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية - الاقتصادية المتجذرة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي. وينبغي أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز ملكية الأراضي والثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي؛ وتوفير إمكانية الحصول على مياه نظيفة مستدامة؛ وتقديم المساعدة المالية تحقيقاً لخيارات الإسكان الميسور التكلفة وملكية المنازل؛ والتدريب بشأن ريادة الأعمال وبرامج إسداء المشورة المالية والتجارية؛ وتطوير القوى العاملة عن طريق التدريب على التطوير المهني والمالي والشخصي لزيادة فرص العمل؛ وبرامج الإرشاد والقدوة في المجالين المهني والتعليمي؛ والتمكين الاقتصادي عن طريق تقديم المنح والقروض في مجالي نشاط الأعمال والزراعة، بما في ذلك عن طريق مؤسسات التمويل البالغ الصغر، وعن طريق التشجيع الفعال للنماذج الاقتصادية التي تمكّن للمنحدرين من أصل أفريقي وتعزز المبادئ الديمقراطية والاستدامة، مثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعاونيات.

باء- التعليم: التغلب على العنصرية النُّظُمية والضرر التاريخي

استنتاجات

58- يؤكد المنتدى الدائم أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنه حجر الزاوية في المجتمعات العادلة وغير التمييزية والشاملة للجميع، وأداة أساسية للممارسة الفعالة لحقوق الإنسان.

59- ويشير المنتدى الدائم إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي كثيراً ما يكونون من بين أكثر الناس تهميشاً في مجال التعليم. ويُسلم بالحاجة الملحة إلى مكافحة العنصرية النُّظُمية والتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي في مجال التعليم لكي يتمكنوا من إعمال حقهم الإنساني في التعليم.

60- ويؤكد المنتدى الدائم الدور الحيوي للتعليم، وخاصة التعليم المناهض للعنصرية والتربية المدنية، في التغلب على العنصرية النُّظُمية والبنيوية، وفي تعزيز تكافؤ الفرص وحرية الاختيار، وبناء مجتمعات عادلة وشاملة يمكن فيها للجميع، بمَن في ذلك المنحدرون من أصل أفريقي، أن يمارسوا حقوق الإنسان الخاصة بهم ممارسة كاملة. وعلاوة على ذلك، وكما هو منصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإن التعليم على جميع المستويات والأعمار هو المفتاح لتغيير المواقف والسلوكيات القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكذلك للنهوض بالتسامح واحترام التنوع في المجتمعات.

61- ويؤكد المنتدى الدائم أن الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية كان لها ولا يزال تأثير عالمي، إذ شكلت بشكل عميق تاريخ الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وأن التعليم والتثقيف بشأن هذا التاريخ في جميع أنحاء العالم أمر ضروري للغاية.

62- ويؤكد المنتدى الدائم أن الأغراض المجتمعية والفردية للتعليم الابتدائي والثانوي ينبغي أن تشمل النمو الدراسي والنفسي والبدني والاجتماعي للأطفال، وأن هذه الجوانب مترابطة ولها تأثير كبير على فرص الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وصحتهم ورفاههم.

63- ويؤكد المنتدى الدائم من جديد أن التعليم ينبغي أن يكون شاملاً وتمكينياً للمنحدرين من أصل أفريقي، وأن المناهج التعليمية ينبغي أن تعكس بدقة تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وثقافاتهم وإسهاماتهم وفاعليتهم. ويجب التأكيد على دور التعليم في الاعتراف بالصدمات النفسية التاريخية وعلى مواجهتها وتعزيز التعافي منها، بما في ذلك أهمية تدريس تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي من أجل تحقيق احترام الذات الإيجابي وتكوين الهوية الإيجابية للشباب المنحدرين من أصل أفريقي.

64- وينطوي التعليم على إمكانية مساعدة أطفال ومجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي على معالجة الصدمات النفسية والاجتماعية المتسبِّب فيها التاريخ والمجتمع ومعالجة سوء الحالة الصحية، إذ يعمل التعليم كوسيلة للتعافي ويعزز القدرة على الصمود والنماء الصحي. ويجب أن يشتمل التعليم على تعليم الصحة الإنجابية والتعليم الجنسي بغية معالجة صحة الأمومة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وسد الفجوة في صحة الأمومة التي يواجهنها.

التوصيات

65- لضمان حق المنحدرين من أصل أفريقي في الحصول على تعليم عالي الجودة ولمكافحة العنصرية النُّظُمية والبنيوية ضدهم، تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) ضمان المساواة في الحصول على تعليم عالي الجودة للمنحدرين من أصل أفريقي عن طريق ضمان الوصول إلى مدارس عالية الجودة، بما في ذلك في المناطق والمجتمعات المحلية المعزولة أو الريفية أو النائية أو المهمشة على نحو آخر، واتخاذ تدابير خاصة من أجل المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي التي تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية لضمان تمتعها بالحق في التعليم على قدم المساواة مع غيرها، والاستثمار بدرجة كافية في التعليم في المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي، بما في ذلك في مجالي التكنولوجيا والمناهج الدراسية الموجهة من أجل الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي، واعتماد مناهج دراسية تشمل استخدام منظور متعدد الجوانب، وتدريب المعلمين المنحدرين من أصل أفريقي وتوظيفهم واستبقائهم، وتوفير تدريب عالي الجودة للمعلمين بشأن الممارسات التعليمية الشاملة للجميع، وإجراء تدريب بشأن مكافحة العنصرية لمسؤولي التعليم العام، وتضمين معايير الاعتماد التزامات بمكافحة العنصرية وتحقيق التنوع والإنصاف والإدماج للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ب) اعتماد نهج شامل لتعليم الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما في المجتمعات التي تواجه تحديات اجتماعية-اقتصادية، بهدف تعزيز نمائهم النفسي - الاجتماعي والبدني والدراسي الصحي، بما في ذلك قياس ورصد نمائهم البدني والعصبي والنفسي والعاطفي ورفاههم بغية معالجة الشواغل الصحية المحتملة، وتزويدهم بالتغذية الكافية، وتناول السلامة النفسية والعاطفية في المناهج الدراسية، مثلاً عن طريق التعلم الاجتماعي والعاطفي، وأساليب إيجاد اليقظة الذهنية والتدريب النفسي - الاجتماعي المناسب ثقافياً، وكذلك تزويدهم بإمكانية الوصول الكافي إلى المعلمين المنحدرين من أصل أفريقي، والموجهين، وتقديم المشورة والدعم من أجل تلبية احتياجات التعلم المتنوعة؛

(ج) وضع نُظم فعالة لتقييم الأداء المدرسي ورصده تتضمن منظوراً بشأن العدالة العرقية والاهتمام برفاه الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي لتحديد المجالات التي يمكن إجراء تحسينات فيها بخصوص المساواة العرقية، واتخاذ تدابير تصحيحية لمعالجة التفاوتات في الأداء والرفاه؛

(د) رصد ومعالجة أي تفاوتات في معدلات التسرب من المدارس وفي احتجاز الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي وإيقافهم عن الدراسة وطردهم، والأخذ بأساليب بديلة عن تدخّل الشرطة في الأوساط التعليمية لضمان عدم مشاركة الشرطة في الإجراءات التأديبية؛

(هـ) نزع الطابع الاستعماري عن المناهج التعليمية بغية تدريس التأثيرات العالمية للاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية تدريساً شاملاً، ولكي تعكس هذه المناهج وجهات النظر وسرديات التاريخ والثقافات والإسهامات والفاعلية المتنوعة للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك تضمين جميع التخصصات محتوى دقيقاً عن الأفارقة والأفريقيين الموجودين في الشتات وتمكين الطلاب من المشاركة النقدية في الهياكل المهيمنة للسلطة والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وطرح الأسئلة بشأنها؛

(و) وضع وتنفيذ سياسات وقوانين لضمان اشتمال التعليم على التنوع والإنصاف وشمول الجميع، واستحداث مبادرات تقدمية أخرى لتعزيز المساواة ومعالجة الاحتياجات والتحديات الفريدة التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي. كما تُحَث المؤسسات الأكاديمية على تأكيد التزامها بالتنوع والإنصاف والإدماج عن طريق تنفيذ تدابير لاستيعاب وتوظيف طلاب وأعضاء بهيئة التدريس وموظفين ينحدرون من أصل أفريقي والاحتفاظ بهم ودعمهم.

66- ويوصي المنتدى الدائم بأن تنظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في القيام بما يلي:

(أ) تطوير أساليب وأدوات تقييم عبر الإنترنت لقياس ورصد النماء النفسي-الاجتماعي والعاطفي والبدني للطلاب وصحتهم ورفاههم، بما في ذلك أدوات لجمع البيانات عن الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي مصنفة بحسب العرق والأسس المتقاطعة الأخرى؛

(ب) تطوير مصرف بيانات يضم أفضل الممارسات التعليمية المستندة إلى البيانات فيما يتعلق بالنماء النفسي – الاجتماعي والعاطفي والبدني للطلاب وصحتهم ورفاههم، وخصوصاً الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي، والتشجيع النشط على اتباع نهج تجريبي قائم على البيانات لتطوير وتقييم أفضل الممارسات هذه؛

(ج) استحداث منهج دراسي ومواد تعليمية على الإنترنت عن تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات بالاستناد إلى مشروعها المتعلق بالتاريخ العام لأفريقيا[17]؛

(د) دعم التعليم التكميلي في المجتمعات المحلية والمحليات الأساسية عن طريق برامج التدريب والمواد التعليمية الموضوعة على الإنترنت من أجل المعلّمين المجتمعيين.

67- ويقترح المنتدى الدائم إنشاء شبكة عالمية للأمم المتحدة للدراسات المتعلقة بالسود بدعم من كيانات الأمم المتحدة مثل اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويُقترَح أن تجمع هذه الشبكة بين الجامعات والباحثين والأساتذة الجامعيين والمعلمين والنشطاء الذين يكرسون جهودهم لإنتاج المعرفة الأخلاقية عن المنحدرين من أصل أفريقي ولنشرها وترويجها وتدريسها. ويمكن للشبكة أن تكون بمثابة مورد استشاري للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ولآليات الخبراء والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

68- ويشجَّع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز الوعي والتثقيف بشأن صحة الأمومة والصحة الإنجابية للنساء من أصل أفريقي.

(17) انظر الرابط: https://www.unesco.org/en/general-history-africa.

جيم- الثقافة والاعتراف

استنتاجات

69- يعترف المنتدى الدائم بالتراث الثقافي الواسع والمتنوع والثري للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي في جميع الأنحاء التي يوجد بها هذا الشتات، وذلك منذ نشأتها في أفريقيا وانتهاءً بتطورها العالمي اللاحق. ويعتقد المنتدى اعتقاداً راسخاً بأن الاعتراف هو أحد سُبل تأكيد تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي وإنجازاتهم المستمرة وقدرتهم على الفعل والصمود، والاحتفاء بالثروة الثقافية للأفارقة والمجتمعات والأفراد المنحدرين من أصل أفريقي، وتعزيز حماية التراث الثقافي والتعبير الحر للمنحدرين من أصل أفريقي، وإثبات صحة الإسهامات الكبيرة للمنحدرين من أصل أفريقي في المجتمعات.

70- ويسلط المنتدى الدائم الضوء على أهمية الحركات الثقافية والفنية والفكرية والسياسية والنضالية والحركات الروحية الأفريقية في الشتات وقدرتها جميعاً على الصمود وأهمية إسهاماتها الثرية. وهو يؤكّد على الحاجة إلى أن تعترف الدول اعترافاً أكثر دقة وإيجابية بالإسهامات الثقافية الثرية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وأن هذا الاعتراف أمر حاسم الأهمية للحفاظ على التراث الثقافي العالمي.

71- وبالبناء على إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأعمال آليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية واليونسكو، يشدد المنتدى الدائم على الحاجة الماسة إلى أن تعترف المجتمعات في الشتات الأفريقي على نحو أكثر صدقاً وسعةً بتاريخ وتَركة الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية، وبالطرق التي تسببت وأسهمت بها المجتمعات في هذه الأضرار الإنسانية، وكيف شكلت هذه الأضرار الهويات العرقية والإثنية والوطنية للمجتمعات ومكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، والطرق التي شكل بها هذا التاريخ الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للمنحدرين من أصل أفريقي، والطرق التي أسهم بها السكان المنحدرون من أصل أفريقي إسهاماً مهماً في حركات إلغاء الاسترقاق، ومناهضة الاستعمار، وإنهاء الاستعمار، ومناهضة العنصرية، وحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق مجتمع الميم الموسَّع.

72- كما يشير المنتدى الدائم إلى شواغل حقوق الإنسان المحدَّدة الخاصة بالشباب والنساء والأطفال ومجتمع الميم الموسَّع والأشخاص ذوي الإعاقة المنحدرين من أصل أفريقي، الذين يتعرضون أيضاً للعنصرية النظُمية والبنيوية والتمييز العنصري بمعدلات مثيرة للقلق، وكثيراً ما يتعرضون لمعاملة غير عادلة ويعاقَبون في المدرسة أو في مكان العمل أو في الأنشطة الرياضية بسبب اعتناقهم لتراثهم الثقافي. وفي هذا الصدد، يدين المنتدى الدائم الاعتداءات العنصرية على الرياضيين الأفارقة والرياضيين المنحدرين من أصل أفريقي ويحث الاتحادات الرياضية على اتخاذ إجراءات حازمة ضد الاعتداءات العنصرية من أجل منع تكرارها.

73- ويلاحظ المنتدى الدائم وجود فجوة مهمة في معالجة الاستمرارية التاريخية للثقافة بوصفها ممارسات وسلعاً وميادين للتنازع بين أفريقيا والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي في الشتات. وإزاء ذلك، سيُجري المنتدى الدائم مشاورات مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، آخذاً في الحسبان الميثاق الثقافي لأفريقيا[18] وميثاق النهضة الثقافية الأفريقية[19] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063[20].

(18) انظر الرابط: https://au.int/en/treaties/cultural-charter-africa.

(19) انظر الرابط: https://au.int/sites/default/files/treaties/37305-treaty-Charter_for_African_Renissance_ENGLISH_digital_0.pdf.

(20) انظر الرابط: https://www.nepad.org/agenda2063#:~:text=The%20January%202013%20African%20Union.

التوصيات

74- **يحث المنتدى الدائم الدول الأعضاء على القيام بما يلي:**

(أ) **حماية الممارسات الروحية والتقليدية للشتات الأفريقي والحفاظ عليها، مثل القبالة، والممارسات المسمَّاة "إيفا"، و"كاندومبلي"، و"سانتيريا"، و"أومباندا"، و"كويمباندا" و"فودون" باعتبار ذلك شكلاً من أشكال العدالة العرقية؛**

(ب) **تعزيز وحماية المعارف والمهارات والممارسات المتعلقة بالقبالة والتي اعترفت بها اليونسكو على أنها تراث ثقافي غير مادي[21]؛**

(ج) **تعزيز جهودها الرامية إلى مواصلة التوعية بأهمية النهوض بالتنوع الثقافي وشمول الجميع وإلى مواصلة العمل من أجل إزالة وإعادة تسمية النصب التذكارية وأسماء الشوارع والميادين والمباني والمؤسسات التي تكرّم رموز الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية وأن تستبدل بها تعبيرات ثقافية ورموزاً للمقاومة والبقاء والحرية يعترف بها السكان المنحدرون من أصل أفريقي؛**

(د) **ضمان التوعية العامة الصادقة والشاملة بتأثيرات الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والإبادة الجماعية على المجتمعات والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، وكذلك التعليم والتثقيف بشأن الإسهامات الكثيرة للمنحدرين من أصل أفريقي في إيجاد مجتمعات أكثر إنسانية وشمولاً للجميع تقوم على احترام الكرامة الإنسانية والمساواة وعدم التمييز وتقرير المصير؛**

(هـ) **ضمان الحماية الحقيقية والفعالة لأراضي وآثار الأجداد الخاصة بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك أراضيهم وتنوعهم الأحيائي ومياههم وبذورهم وتراثهم المغمور بالمياه، وذلك عن طريق وضع وتنفيذ سياسات عامة ذات نهج إقليمي إثني مصمم خصيصاً لتلبية احتياجات وحقوق المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي.**

75- **وفضلاً عن ذلك، يوصي المنتدى الدائم بأن يشتمل مشروع "إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها بصورة كاملة" على الاعتراف بالروحانيات المستمدة من أصل أفريقي واحترامها وحمايتها.**

76- **وينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة نهجاً أقوى لحفظ وتوثيق تراث وثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وذلك، مثلاً، بتزويد كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموارد الكافية لإنشاء محفوظات رقمية (أرشيف رقمي) للخبرة الأفريقية العالمية بشأن توثيق وحفظ المعارف المتعلقة بحالة الشتات الأفريقي والتراث الاجتماعي والثقافي المتنوع للمنحدرين من أصل أفريقي وبشأن الاحتفاء بها.**

77- **ويشجع المنتدى الدائم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على الاعتراف بتاريخ الروحانيات المستمدة من أصل أفريقي ومظاهرها والتحديات المحددة التي تواجهها، وعلى تنظيم مؤتمر دولي بشأن الروحانيات المستمدة من أصل أفريقي، والتكليف بإجراء دراسة عن تاريخ الروحانيات المستمدة من أصل أفريقي وممارساتها الحالية في الشتات، مع التركيز بوجه خاص على التمييز التاريخي والمستمر ضدها وبغرض تيسير الحوار وتبادل المعارف والتبصر في التحديات والفرص التي تواجه تلك التقاليد وتوجيه الجهود المستقبلية الرامية إلى حمايتها والحفاظ عليها.**

(21) انظر الرابط: https://ich.unesco.org/en/decisions/18.COM/8.B.26.

78- ويدعو المنتدى الدائم إلى إجراء مزيد من المشـــاورات والتعاون فيما بين الاتحاد الأفريقي، والجماعة الكاريبية، والدول الأعضـــاء، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء في أفريقيا وفي الشـــتات الأفريقي لضـــمان حماية التراث الثقافي الأفريقي والمســـتمد من أفريقيا والمتأثر بها وتعزيزه وإدماجه، حسب الاقتضاء، على أساس محلي ووطني وإقليمي وعالمي.

دال- العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي: التوقعات والتحديات

استنتاجات

79- يدعو المنتدى الدائم إلى مقترح الجمعية العامة بإعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصـــل أفريقي، ابتداءً من عام 2025، ويؤيد هذا المقترح بقوة. وينوّه المنتدى بما أعربت عنه دول أعضـــاء متعددة، وآليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصـــرية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية وغيرها من الأطراف المهتمة، من دعم لإعلان عقد دولي ثانٍ ويثمّن هذا الإعراب.

80- ويكرر المنتدى الدائم التأكيد على أن إنشاء المنتدى الدائم والصياغة الجارية لمشروع إعلان الأمم المتحدة هما الإنجازان الرئيسيان على الصعيد الدولي للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

81- ويرحب المنتدى الدائم بالوعي والاعتراف المتزايدين داخل الأمم المتحدة بالعنصـــرية النُّظُمية والبنيوية وبالتمييز العنصري والديني وخطاب الكراهية ضد المنحدرين من أصل أفريقي وتأثيرها السلبي جميعاً على الســـلام والأمن. ويؤكد من جديد أنه لا يزال يوجد الكثير مما ينبغي القيام به في الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء من أجل الاعتراف القانوني والمؤسسي الكامل بالعنصرية النُّظُمية والبنيوية ومن أجل معالجتها.

82- وينظر المنتدى الدائم إلى مشـــروع إعلان الأمم المتحدة على أنه الخطوة الأولى نحو إبرام اتفاقية دولية مستقبلية تعترف بوجود العنصـرية النُّظُمية والبنيوية داخل البلدان وفيما بينها وتعالجها بشكل أكثر شمولاً، هي وتَركة المظالم والجرائم ضد الإنسانية المرتكَبة في الماضي، والعدالة التعويضية والمناخية والبيئية والرقمية، والتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة القائمة على المساواة داخل البلدان وفيما بينها من أجل الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي.

83- ويشـدد المنتدى الدائم على أن حالة حقوق الإنسـان العالمية للأفارقة والمنحدرين من أصـل أفريقي تتعلق بمسائل وجودية بالنسبة إلى مستقبل البشرية وصحة العالم الطبيعي وسلامته. وهذه المسائل تشمل أوجه انعدام المساواة المنهجية والبنيوية داخل البلدان وفيما بينها، والتزام الدول، بما يتماشـى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، باحترام حقوق الإنسـان للمنحدرين من أصـل أفريقي، وإنشـاء نُظم اجتماعية ودولية يمكن فيها إعمال حقوق الإنســان والحريات إعمالاً كاملاً، بما في ذلك عن طريق: العدالة التعويضـــية عن تاريخ وتَركة الاســـترقاق والفصـــل العنصـــري والإبادة الجماعية والاســـتعمار؛ والعدالة المناخية والبيئية؛ والعدالة الاقتصـــادية العالمية؛ وإيجاد نظام دولي منصـــف وديمقراطي؛ وتحقيق التنمية المستدامة العالمية.

84- كما يكرر المنتدى الدائم الإعراب عن قلقه إزاء التأثير المتزايد للذكاء الاصـــطناعي ومخاطره من حيث زيادة تفاقم أوجه انعدام المساواة التي يعاني منها المنحدرون من أصـل أفريقي، مع الإشـارة في الوقت نفســه إلى ما يبشــر به هذا الذكاء من زيادة التمكين من جمع البيانات المصــنفة ورســم السياسات القائمة على البيانات.

85- ويســلط المنتدى الدائم الضـــوء على الحاجة إلى أن يهدف العقد الدولي الثاني إلى معالجة الأوضـاع الخاصـة للناس المهمشـين تاريخياً ولا سـيما الضـعفاء المتمثلين في المنحدرين من أصـل

أفريقي، وخصوصاً النساء والشباب ومجتمع الميم الموسَّع والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي التحديات الصحية الأخرى. وفي هذا الصدد، ينوه المنتدى الدائم بدراسة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لعام 2023 بشأن صحة الأمومة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في الأمريكتين[22]، ويُسلّم بالحاجة الملحة إلى بناء تضامن عالمي والقيام بعمل عالمي لسد الفجوة في صحة الأمومة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي.

التوصيات

86- يدعو المنتدى الدائم إلى إعلان عقد دولي ثانٍ مع اتباع نهج منزوع عنه الطابع الاستعماري، يعالج العنصرية النُّظُمية والبنيوية داخل البلدان وفيما بينها، ويركّز على العدالة التعويضية والمناخية والبيئية والرقمية.

87- يدعو المنتدى الدائم إلى أن يكون مشروع إعلان الأمم المتحدة هو الخطوة الأولى نحو إبرام اتفاقية دولية مستقبلية.

88- يؤكد المنتدى الدائم أن العقد الدولي الثاني ينبغي أن يشمل تدابير لتحقيق التمثيل العادل للمنحدرين من أصل أفريقي على جميع مستويات التنمية ولتنظيم الذكاء الاصطناعي.

89- يشجع المنتدى الدائم الدول الأعضاء على أن تدرج في عملية إعداد العقد الدولي الثاني منظوراً متعدد الجوانب يمكن عن طريقه النظر في الأوضاع الخاصة بالنساء والبنات المنحدرات من أصل أفريقي وغيرهن من المهمشين تاريخياً والضعفاء بشكل خاص من المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم مجموعة الميم الموسَّعة. وفي هذا الصدد، يشجع المنتدى الدائم على القيام بما يلي:

(أ) إنشاء فريق دعم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة يُعنى بتقاطعية أسباب التمييز لمعالجة أوضاع المنحدرين من أصل أفريقي الضعفاء بشكل خاص؛

(ب) استحداث مبادرات شاملة لتحقيق التعافي تعالج الأضرار المتعددة الأجيال والأضرار الناشئة عن الواقع الاجتماعي. وتُشجَّع الدول الأعضاء والهيئات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة على إدماج التعافي في جميع المبادرات الرامية إلى النهوض بالعدالة العرقية والجنسانية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي بغية معالجة تأثيرات الاضطهاد على أبدانهن وتغيير هذه التأثيرات جذرياً؛

(ج) أن يقود صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية إنشاء آلية عالمية تركز على صحة الأمومة للأمهات والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، على أن تُؤخذ في الاعتبار التحديات والنكسات التي تواجه تحقيق التقدم لهذه الفئة السكانية؛

(د) إنشاء برنامج للمراقِبين الشباب، وتعيين مراقِبين شباب من دول الشتات الأفريقي الأعضاء في المنتدى الدائم لضمان التمثيل الكافي للشباب. وينبغي تخصيص موارد لتمكين المراقبين الشباب من حضور دورات المنتدى الدائم ومن إعداد تقارير عن الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي.

(22) انظر الرابط: https://www.unfpa.org/publications/maternal-health-analysis-women-and-girls-african-descent-americas.

هاء - هايتي

استنتاجات

90- يُسلم المنتدى الدائم بالدور الفريد لهايتي في تاريخ مناهضة الاستعمار، ومناهضة العنصرية، وإلغاء الاسترقاق، وحركات التوحّد الأفريقي وغيرها من الحركات العاملة من أجل إعمال الكرامة الإنسانية والحقوق وتقرير المصير الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم.

91- ويُعرب المنتدى عن قلقه العميق إزاء حالة الطوارئ الاجتماعية والإنسانية الجارية في هايتي. ويعترف المنتدى بالدعم القوي والدعوة القوية لما عُرض في دورته الثالثة من وجوب رد الحقوق ودفع التعويضات لهايتي ووقف الهيمنة الأجنبية والتدخل غير المرغوب فيه في شؤونها الداخلية. ويسلّم بأن الأزمة الحالية في هايتي متداخلة بعمق مع ما خلَّفه الاستعمار، والهيمنة الأجنبية، وممارسة الاسترقاق، والديون الخارجية الجائرة، ونزح الثروات من تأثير عميق وتَركة ثقيلة.

92- ويُسلم المنتدى الدائم بالحاجة الملحة إلى التصدّي لهذه التَركة وتأثيراتها على الصراع الاجتماعي - الاقتصادي والتفاوتات داخل هايتي وبين هايتي والدول الأعضاء الأخرى. وهو يشير أيضاً إلى الدعوة إلى الأخذ بعقد اجتماعي جديد في هايتي، يضم في جنباته مؤسسات الدولة والقوانين والديمقراطية التي تمكّن الشعب الهايتي وتخدمه[23].

التوصيات

93- بالإضافة إلى التوصية السابقة المقدمة من المنتدى الدائم إلى مجلس حقوق الإنسان بأن ينظر في تنظيم حلقة نقاش بشأن تناول حالة حقوق الإنسان الخطيرة في هايتي لتكون خطوة نحو إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تُعنى بتحقيق العدالة التعويضية لهايتي[24]، يدعو المنتدى أيضاً الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها إلى اتخاذ خطوات في اتجاه الاعتراف بالتاريخ الطويل من المظالم التي عانى منها الشعب الهايتي وجبر أضرارها، والنظر بعناية في اتخاذ تدابير مثل ما يلي:

(أ) توفير الإغاثة الفورية لأشكال الفقر المدقع في هايتي، بما في ذلك ما يتمثل في عدم كفاية إمكانية الحصول على السكن والغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والرعاية الصحية والنقل والتعليم؛

(ب) وضع برامج مساعدة إنمائية شاملة ومنسقة دولياً وشفافة في الآجال القصير والمتوسط والطويل من أجل هايتي، يديرها ويُسيّرها الهايتيون، بمن فيهم الهايتيون في الشتات، وتعمل على تحفيز الاقتصاد الهايتي وتحقيق سيادته واستدامته؛

(ج) دعم الشعب الهايتي، وخاصة النساء والأطفال، عن طريق تزويد ضحايا الصدمات النفسية والعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف بالموارد الكافية من أجل استرداد الصحة والتعافي وإنشاء آلية للشكاوى، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة عن العنف الجنسي؛

(23) انظر الرابط: https://akomontana.ht/en/agreeement.

(24) انظر الوثيقة A/HRC/54/68.

(د) الوقف الفوري للاتجار بالأسلحة وتوريدها، وتنظيم مؤتمرات إقليمية تشارك فيها هايتي والبلدان الأخرى في الأمريكتين لوضع إطار تعاون مؤسسي ولوجستي وتشغيلي لرصد شبكات الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتقديمها إلى العدالة وقمعها؛

(هـ) تقديم الدعم في الأجلين القصير والمتوسط من أجل تحديث البنية التحتية القضائية الهايتية؛

(و) دعم الاضطلاع بعمليات ومناقشات مدنية قوية بشأن بناء مؤسسات ديمقراطية شاملة للجميع وشفافة وتحقيق سيادة القانون والعدالة في هايتي؛

(ز) دعم الحكومة الهايتية، بالتعاون مع المجتمع المدني الهايتي، بغية إنشاء لجنة مستقلة وديمقراطية وشفافة للحقيقة والمصالحة من أجل تيسير المساءلة الدولية والمحلية والعدالة الانتقالية والتعويضية. ويُسلّم المنتدى الدائم ويرحب بالالتزام المعلن للمجلس الرئاسي الانتقالي في هذا الاتجاه، ويدعو الدول الأعضاء إلى ضمان توفير الموارد الكافية من أجل هذه اللجنة؛

(ح) بالتعاون مع حكومة هايتي، والمجتمع المدني الهايتي، والجماعة الكاريبية والدول الأعضاء، إنشاء برنامج للأمم المتحدة للتعويضات والتنمية المستدامة لهايتي، بما في ذلك إنشاء صندوق للتعويضات والتنمية المستدامة لهايتي يتسم بالشفافية ويُدار بطريقة ديمقراطية.

واو- المجتمع المدني والشباب

استنتاجات

94- يعترف المنتدى الدائم بالمشاركة النشطة من جانب الشباب ومنظمات المجتمع المدني في دورته الثالثة، ويستجيب لدعواتهم الرامية إلى تحقيق مزيد من المشاركة.

95- ويؤكّد المنتدى الدائم على أهمية التصدي للحواجز والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الأشخاص الضعفاء الحال، بمن فيهم النساء والبنات والأطفال والمهاجرون والنازحون والأشخاص ذوو الإعاقة ومجتمع الميم الموسَّع.

التوصية

96- يطلب المنتدى الدائم تمديد دورته السنوية يوماً إضافياً بغية تيسير المناقشات وإعداد التوصيات مع الدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز المشاورات مع الشباب ومعالجة أشكال التمييز المتقاطعة.

زاي- الموارد

التوصية

97- يطلب المنتدى الدائم تخصيص موارد لتنظيم اجتماع سنوي بين الدورات لمناقشة الأعمال التحضيرية للدورة وتنفيذ ولايته وتوصياته.